برنامج عمل الحكومة

الفصل التشريعي السابع عشر

2024 – 2027

وطن عادل و آمن و مستدام

كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء

لما كان الدستور هو القاعدة الأعلى في بناء دولة القانون وأساس تنظيم الحقوق والواجبات والاختصاصات، بين فيه الدعامات الرئيسة لبناء الدولة ونهضة المجتمع، نواته حماية الأسرة باعتبارها ركيزته المحورية، والتعليم والخدمات الصحية والرعاية السكنية مقوماته للتطور والنمو والاستقرار، وكفل من خلاله أسس حماية الموارد والثروات الوطنية وصون حرمة الأموال العامة ومكافحة الفساد، وسبل تحقيق المصالح العامة والنهوض في الاقتصاد الوطني وتنميته وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك وفقا للأطر القانونية.

ولما كانت الدولة في سبيل رسم سياساتها وتحقيق مصالحها ومستهدفاتها وبلوغ طموحاتها، تتقدم الحكومة ببرنامج عملها أعمالا للمادة (98)التي تنص على "تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج."

يعبر برنامج العمل عن الإطار العام الذي يحدد الأولويات والاتجاهات العامة للحكومة خلال فترة ولايتها، ويشكل وثيقة الشراكة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، نتطلع من خلاله إلى بناء لبنة من لبنات كويت القرن الحادي والعشرين ليكون وطن آمن ومستدام، نلتمس فيه تطلعات وآمال المواطنين، وتقديم مشروعات واضحة المعالم قابلة للتنفيذ والقياس يضطلع فيه القطاع الخاص بدور رئيس في تنفيذه وتحقيق النمو واستحداث الوظائف بإشراف ومتابعة من الأجهزة الحكومية .كما يسعى البرنامج إلى متابعة جهود الإصلاحات في مختلف المجالات وتحقيق الاستدامة المالية العامة والالتزام التام في مكافحة أوجه الفساد وإرساء قواعد النزاهة ومبادئ الحوكمة، وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وتطوير خدماته الرقمية وتحسين بيئة أعماله.

ونحن اليوم نستقبل عهدا جديدا يفيض بالعزم والتفاؤل والمسؤولية الوطنية، سنعمل جاهدين مجلسا وحكومة تعزيز التعاون البناء ومضاعفة الجهود في خدمة البلاد لنجسد من خلالها آمال وطموحات المواطنين وتطلعاتهم ملتزمين بأحكام الدستور ومسترشدين في التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، لتظل راية الكويت في ظل قيادة سموه الحكيمة عالية خفاقة في عز ورخاء ينعم كل من فيها بالأمن والأمان .سائلين المولى العون والتوفيق ويلهمنا سبل الرشاد والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رؤية الكويت 2035

تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملاءمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

كويت جديدة
NEWKUWAIT

برنامج العمل والميزانية العامة وخطة التنمية

أوجه التشابه والاختلاف

برنامج عمل الحكومة

وفقا للمادة 98 من الدستور، تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج. ويركز البرنامج على أولويات الحكومة و السياسات العامة للحكومة.

الميزانية العامة

نصت عليها المادة 140 من الدستور، تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة و تشتمل على الايرادات باشكالها و المصروفات من اجور و دعوم و مصروفات تشغلية و رأسمالية.

خطة التنمية الخمسية

وفقًا لقانون التخطيط التنموي 2016/7 تتضمن الخطة السياسات العامة للدولة و الأهداف الاستراتيجية لمدة خمس سنوات ويتم تفعيلها عبر خطط سنوية تشغيلية تندج في برنامج التنمية في الميزانية العامة.

تحديات استدامة الرفاه

أثبتت التجارب الدولية وما آلت إليه أحوال الدول التي انتهجت السياسات الريعية أن استدامة الرفاه تتحقق عند التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج

- وما من شك في أن كلفة الإصلاح المالي والاقتصادي ستتفاقم كلما تأخرنا في التصدي لهذه المعضلة، بل وقد يصبح التصدي لها بالغ الصعوبة وتترتب عليه تبعات قاسية ومؤلمة
- إن الهدف المحوري للإصلاح الاقتصادي في الكويت هو **تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني**، من خلال إعادة رسم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، بما يعيد إلى القطاع الخاص دوره الريادي في هذا النشاط، ويعزز تنوع قطاعاته، ويضمن إيجاد فرص عمل منتجة للخريجين، **ويدعم استدامة الرفاه الاقتصادي** والاجتماعي على المدى الطويل
- ويشكل الإصلاح المالي مرحلة أولى هامة من مراحل الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية تضمن إيجاد بيئة استثمارية محفزة وجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي
- يشير عدم توافق متوسط نمو أسعار النفط مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020 -2000 الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني

أسعار النفط التاريخية - خام برنت، دولار أمريكي/برميل، السنة المالية 2000 - 2023

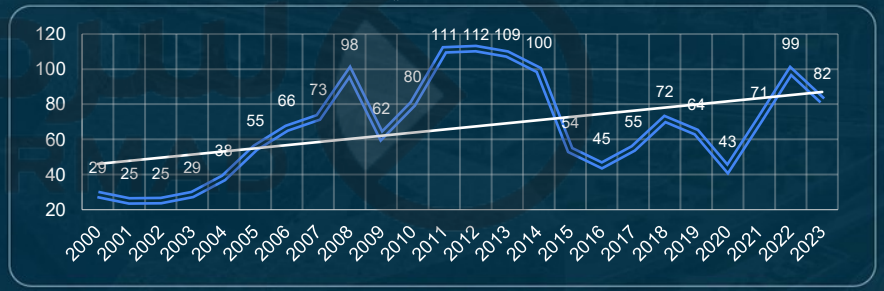

متوسط أسعار النفط 66 دولار خلال الفترة 2000-2023

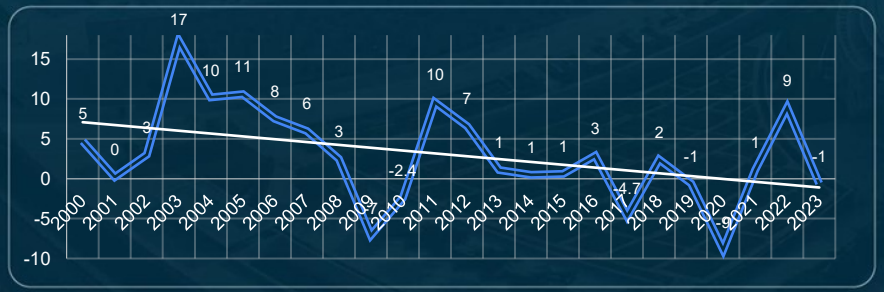

متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3% لغاية 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %، السنة المالية 2000 - 2023

- في ظل تذبذب أسعار النفط، وبسبب اعتماد المالية العامة الكلي على مصدر وحيد للدخل، تواجه دولة الكويت اليوم تحدياً استثنائياً خطيراً يهدد قدرتها على الاستمرار في توفير الحياة الكريمة للمواطنين واحتياجاتهم الأساسية وعدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات المحلية والدولية.
- ان العجز المتوقع في الميزانية العامة للدولة خلال الخمس سنوات القادمة من دون المضي بالإصلاح الاقتصادي والمالي من المتوقع أن يصل الى اجمالي 45الى 60مليار دينار.
- ولم يعد ممكناً أو متاحاً للدولة أن تؤجل استحقاق معالجة وضعها المالي والاقتصادي، ووضع البرامج الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل ووقف الهدر في المصروفات العامة.
- **اذا استمرت الأوضاع المالية والاقتصادية بالتدهور على هذا النحو فانه يخشى الوصول الى نتائج خطيرة ليس اقلها :تعثر الافراد والشركات والبنوك والمؤسسات، ارتفاع معدلات البطالة لحد خطير، انهيار الخدمات الاجتماعية، تدهور الامن الاجتماعي بشكل مترافق مع تضخم كبير في تكاليف العيش.**

تطور ميزانية دولة الكويت

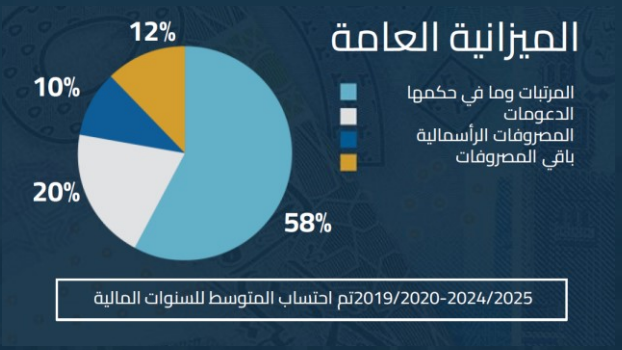

الإيرادات والمصروفات و الفائض /العجز

مليار دينار كويتي، السنوات المالية 2019/2020 – 2024/25، ف :فعلي، م :ميزانية

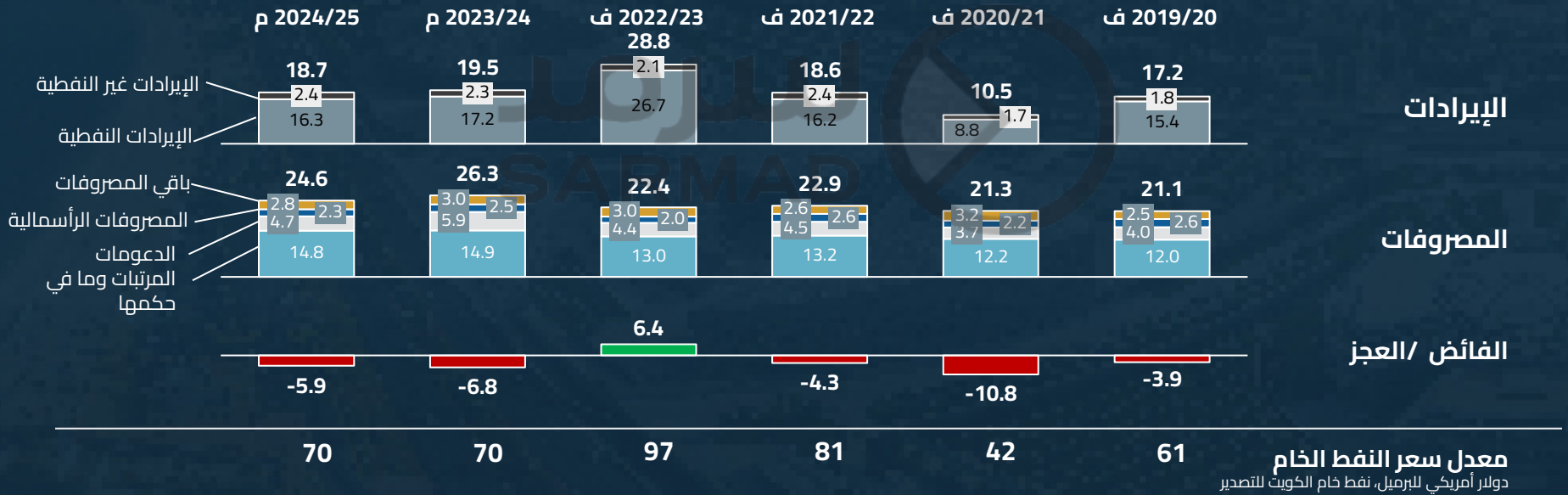

دولار أمريكي للبرميل، نفط خام الكويت للتصدير

المصدر –وزارة المالية

مقارنة لمؤشرات اقتصادية ومالية بين دولة الكويت والمعدلات الدولية

57% معدّل نسبة الانفاق الحكومي على الأجور من اجمالي الانفاق في الكويت

يقارب ثلاثة أضعاف معدّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

(دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD))

0.2% معدّل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

أقل بـ 9 أضعاف من معدّل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأقل بـ 12 أضعاف من معدّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

(البنك الدولي)

54% معدّل نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي

أعلى بـ25% من معدّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

(دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD))

23% التوظيف الحكومي كنسبة من إجمالي القوى العاملة في الكويت

أعلى من معدّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومعدّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

1. جميع المعدّلات هي معدّلات خمسة سنوات، إلا معدّل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (10 سنوات)

الاستمرار في المسار الحالي...

من المتوقع أن تتضاعف متطلبات التمويل الحكومي خلال العشر سنوات القادمة

متوسّط العجز /الفائض المالي لمدة ثلاث سنوات (مليار دينار كويتي)

2013	اليوم	2033
+6	-3	-13

تمويل ميزانية الحكومة سيتطلّب أسعار نفط مرتفعة بشكل كبير

سعر التعادل للنفط (دولار أمريكي لكل برميل)

2013	اليوم	2033
60	78	أكثر من 100

إقتصاد الكويت لن يتطور إلى اقتصاد قائم على المعرفة يركز على الابتكار و القطاعات الرائدة

مؤشر الابتكار العالمي (التصنيف)

2013	اليوم	2033
50من أصل 142	65من أصل 132	أكثر من 70

سيستمرّ الكويتيون بالمساهمة في تضخم حجم القطاع العام بدلاً من العمل في القطاع الخاص

عدد الكويتيين في القطاع الخاص مقارنة بإجمالي العمالة الوطنية (ألف موظف)

2013	اليوم	2033
74من أصل 330	72من أصل 440	أقل من 75

ستتدهور رفاهية السكان والرعاية الاجتماعية على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي

مؤشر الرخاء (التصنيف)

2013	اليوم	2033
53من أصل 166	60من أصل 167	أكثر من 65

مخاطر الاستمرار بالسياسات الريعية الحالية

تشخيص عام لتحديات تنفيذ المشروعات

من أكبر التحديات التي تواجه المشاريع عند تنفيذها هو التحدي الإداري من طول الدورة المستندية و القدرات الفردية والمؤسسية

توقعات أطراف ذوي الصلة

دولة الكويت

المواطن

- زيادة مالية وعدم تطبيق الضريبة
- مكافحة الفساد
- الخدمات العامة و تحديدا جودة الطرق السريعة
- وإنجاز المعاملات دون تدخل
- استقرار السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية
- جودة التعليم وجودة الرعاية الصحية و الرعاية السكنية

الحكومة

- جاهزية القطاع الخاص ليحل محل القطاع العام بالامور التشغيلية
- مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل
- تغير ثقافة المواطن من الريعية إلى المنتجة

مجلس الأمة

- متطلبات تشريعية
- تحقيق انجازات عبر تشريعات شعبية
- رقابة مستحقة

المجتمع المدني

- المشاركة مع الجهات الحكومية في صنع القرار
- دعم الانشطة محليا و عالميا

القطاع الخاص والدولي

- تحسين وتطوير بيئة الاعمال
- اشراك في القرار الاقتصادي
- عدالة وفقا للمادة 20
- التمكين و الإشراك بالإدارة التشغيلية
- خارطة استثمارية

المجتمع الدولي

- اصلاحات لتحسين تصنيف الكويت عالميا
- دعم المنظمات معنويا و ماديا

يهدف البرنامج الى ادارة الموارد الاقتصادية بصورة مثلى ملبيا توقعات الأطراف ذوي الصلة تحقيقا الى استدامة الرفاه للمواطنين

معالجة التحديات

بناء اقتصاد حيوي قوامه المعرفة و المهارات
وأساسه توطين التكنولوجيا

أثبتت التجارب الدولية وما آلت إليه أحوال الدول التي اعتمدت على مواردها الطبيعية فقط وانتهجت السياسات الريعية أن استدامة الرفاه تتحقق عند التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج . و ان الاستثمار في الثروة البشرية هو اللبنة الاساسية لبناء اقتصاد منتج و مستدام

قديماً كانت الكويت ميناءاً للتبادل التجاري يهيمن عليه القطاع الخاص

6500 قبل الميلاد - 1450

معبراً تجارياً

- معبراً للتبادل التجاري عبر الحضارات المختلفة
- جزء من طريق الحرير والتوابل

1600- ثلاثينيات القرن الماضي

ميناء للتبادل التجاري

- ميناء للتبادل التجاري بين الهند والشرق الأوسط
- تركز النشاط الاقتصادي حول صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة والأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة

1938

اكتشاف النفط

- اكتشاف النفط بئر برقان

محدودية التدخل الحكومي في الاقتصاد وارتفاع مشاركة القطاع الخاص

- نظام ضريبي لدعم الادارة الحكومية
- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة عن المتوسط العالمي
- إنتاجية سوق العمالة مرتفعة

في الوقت الحاضر، تعتمد الكويت على صادرات النفط وعلى القطاع العام

1952 - 1953

صادرات النفط
- بداية تصدير النفط
- تأسيس مجلس الاستثمار الكويتي

1961 - 1963

الاستقلال
- إنهاء الانتداب البريطاني
- صياغة مسودة الدستور
- عقد أول انتخابات برلمانية

1982 - 1991

عقد من الأزمات
- انهيار البورصة
- هبوط أسعار النفط
- حروب إقليمية

1991 – الوقت الحاضر

إعادة الإعمار
- إعادة الإعمار
- تركز النشاط الاقتصادي حول الصناعات القائمة دون توسع

هيمنة الحكومة على الاقتصاد وانخفاض مشاركة القطاع الخاص

شبكة أمان وحماية اجتماعية غير مستهدفة

ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي

ارتفاع حجم العمالة في القطاع العام

سوق عمالة منخفض الإنتاجية

مقومات الاقتصاد المنتج والمستدام

اقتصاد يقوم على تمكين القطاع الخاص بشكل عام و المشروعات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص على أسس تنافسية لزيادة التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية على أساس مستدام

إقتصاد وطني أساسه العدالة الاجتماعية وفقا للمادة 20 من الدستور

اقتصاد يقوم على دعم ريادة الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية لخلق قيمة مضافة عالية

إقتصاد يستثمر في جغرافية الكويت من خلال تطوير المنطقة الإقليمية الشمالية لتكون معبرا دوليا ومحطة رئيسة توفر الحلول والخدمات التحويلية للتجارة الدولية

تبدأ الخطوة الأولى بتفعيل المادة 20 من الدستور عبر
التوسع في طرح الفرص الاستثمارية لتمكين القطاع الخاص في خلق فرص عمل وطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
وهو الهدف الأساس من برنامج عمل الحكومة.

السمات العامة
لبرنامج عمل الحكومة

مبادئ برنامج عمل الحكومة

العدالة

- تفعيل المادة 20من الدستور الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية االقتصادية وزيادة إنتاج ورفع المستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.
- ضمان تطبيق المعايير والقرارات والضوابط بصورة عادلة و نزيهة في الجهات الحكومية
- تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والحد من الممارسات الضارة بقواعد النزاهة والالتزام بمدونة السلوك للعاملين في السلطة التنفيذية

الأمن

- تعزيز الأمن الخارجي عبر الاتفاقيات والعلاقات الدولية الخليجية والعربية والدولية
- بناء منظومة أمن داخلي قوية و صلبة لحماية الدولة و مرافقها ومنشآتها ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة و التصدي للكوارث
- حماية الهوية الوطنية و تعميق الولاء وحب الوطن في المجتمع
- تحقيق أمن الماء والغذاء والطاقة والدواء والأمن السيبراني

الاستدامة

- وضع البرامج الاقتصادية التي تدعم استدامة الرفاه لدى المواطنين و الحفاظ على الطبقة الوسطى
- استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى باستخدام النظم الحديثة والمستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة
- دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والسعي لتطوير البرامج و السياسات المعززة لتحقيق مستهدفاتها

يترجم البرنامج طموح المواطن بوطن يسوده الأمن و تحكمه العدالة و يؤمن له استدامة الرفاه و يمكن لإنتاج الثروة وليس استهلاكها فقط

مؤشرات الأداء

المؤشرات الاقتصادية

- معدل الانتاجية GDP (الناتج الوطني للفرد)
- نسبة مساهمة القطاع الخاص من الناتج الوطني
- معدل التضخم
- معدل النمو الاقتصادي السنوي
- معدل تدفق الاستثمار الاجنبي

مدى الرضا عن الاداء والخدمات الحكومية

- مؤشر الرضا عن الخدمات الحكومية
- مؤشر جودة الخدمات
- مؤشر جودة البنية التحتية

السمعة الدولية و المؤشرات العالمية

- التصنيف الائتماني السيادي
- مؤشر الرأس المال البشري
- مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية
- مؤشر مدركات الفساد
- مؤشر الأداء البيئي
- مؤشر الابتكار العالمي
- مؤشر الرخاء
- مؤشر المراكز المالية العالمية

المؤشرات الاجتماعية

- معدلات حوادث و الجرائم والعنف الأسري
- مؤشر العدالة في الدخل GINI
- مؤشر رأس المال الاجتماعي
- نسبة القياديات من النساء

تحتسب المؤشرات بصورة سنوية من عدة مصادر: تقارير دولية - بيانات احصائية –مسوحات و استبيانات

معايير اختيار المبادرات والمشروعات

- أن يكون المخرج واضحاً و محدداً
- أن لا تكون المبادرة جزء من الأعمال الروتينية للجهة عدا أن تكون الحد من ممارسة سلبية قائمة
- وضوح العنوان و الوصف للمبادرة أو المشروع
- إدراج المشروعات القائمة والتي تنتهي خلال 100يوم الأولى
- حذف المبادرات التي لا تتوافق من رؤية الكويت و الهوية الاقتصادية
- إدراج المشروعات في أول 100يوم و التي لا تحتاج الى أطراف ذا صلة متعددين
- إدراج مبادرات لها أثر إيجابي على المؤشرات
- وجود مالك للمشروع قادر على التنفيذ و التنسيق لاتمام أعمال المشروع

محاور برنامج عمل الحكومة

محاور البرنامج

السياسي والأمني

1.1 الدبلوماسية الاقتصادية

1.2 متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان و تمكين المرأة و ذوي الاحتياجات الخاصة و غيرها

1.3 الامن المائي

1.4 الأمن الغذائي

1.5 الأمن الدوائي

1.6 منظومة الأمن السيبراني

الأمن
الاستدامة

الإداري

2.1 مكافحة الفساد

2.2 التحول الرقمي

2.3 تحسين بيئة الأعمال و الخدمات الحكومية

2.4 تطوير الأداء الوظيفي

2.5 عدالة الأجور في القطاع العام (البديل الاستراتيجي)

2.6 آلية اختيار القياديين

العدالة
الاستدامة

الاقتصادي و المالي

3.1 تطوير المناطق الاقتصادية

3.2 تطوير القطاع النفطي

3.3 تطوير قطاع التأمين

3.4 تطوير قطاع السياحة

3.5 تطوير قطاع الصناعة و الخدمات

3.6 حماية المنافسة

3.7 استدامة المالية العامة

3.8 استدامة منظومة التأمينات الاجتماعية

العدالة
الإستدامة

الرأس المال البشري

4.1 اصلاح المنظومة التعليمية

4.2 تطوير الرعاية الصحية

4.3 تنمية المهارات و القدرات

4.4 تعزيز الابتكار و البحث العلمي و التطوير

4.5 تنمية و حماية الطفولة و الأسرة

4.6 تمكين المرأة و الشباب و الاشخاص ذوي الاعاقة

4.7 عدالة شبكة الأمان الاجتماعي

العدالة
الأمن
الاستدامة

البنية التحتية والبيئة

5.1 اصلاح الطرق

5.2 تشييد منظومة النقل البري و سكك الحديد

5.3 تطوير منظومة الموانئ و النقل الجوي

5.4 تطوير قطاع الطاقة

5.5 تطوير القطاع الاسكاني

5.6 إدارة النفايات الصلبة و السائلة

5.7 الحياد الكربوني

الأمن
الاستدامة

لكل محور مجموعة من المبادرات والمشاريع ولكل مشروع توصيفه و جدوله الزمني و مخرجاته ومستهدفاته

مكونات بطاقة المشروع المدرج في برنامج عمل الحكومة

وصف المشروع	المستهدف	نتائج و مخرجات وآثار المشروع	الجهة المسؤولة
شركاء التنفيذ	آليات التنفيذ	البرنامج الزمني	أول 100 يوم
آلية التمويل	المتطلب التشريعي ان وجد	مدير المشروع	اعتماد رئيس الجهة

مشروعات البرنامج

113
مشروع تنفيذي

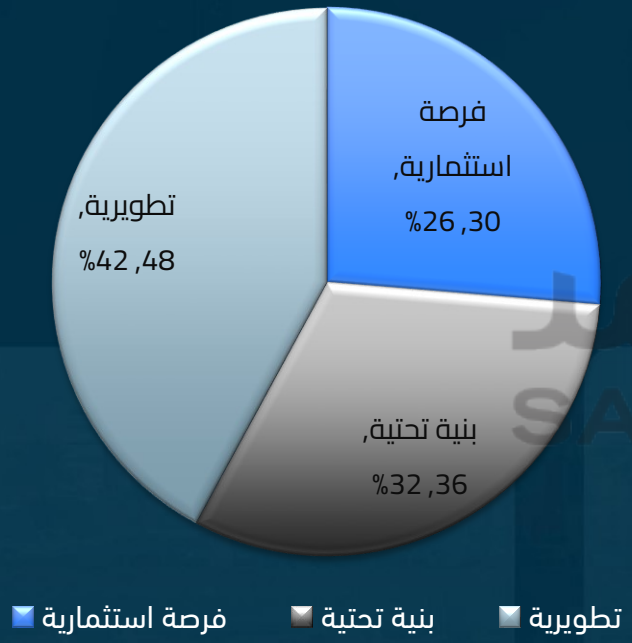

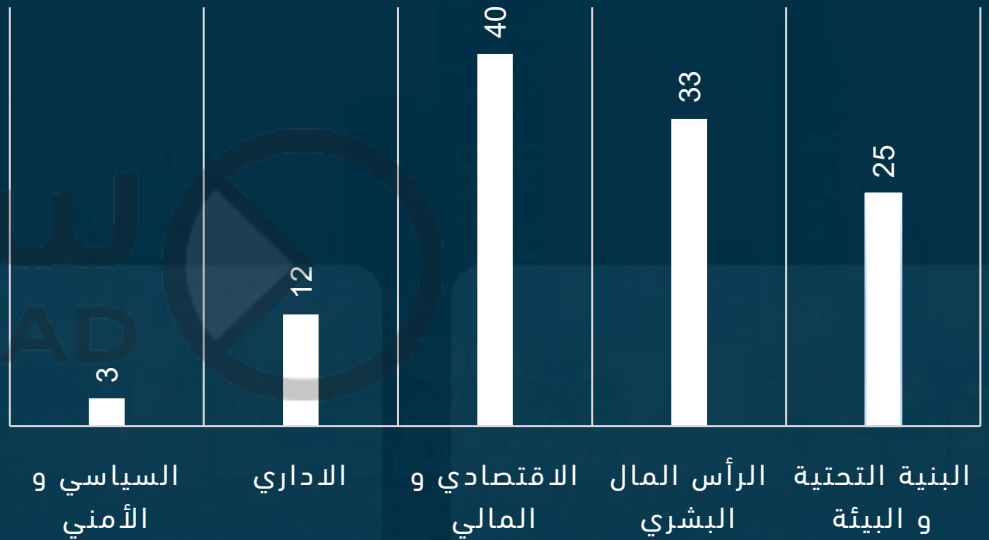

يطرح البرنامج عدد من الفرص الاستثمارية الجاهزة اما قد طرحت فعليا أو على قيد الطرح ويغلب على البرنامج المشاريع التطويرية لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور

حوكمة برنامج عمل الحكومة

حوكمة برنامج عمل الحكومة

اللجنة الوزارية لمتابعة برنامج عمل الحكومة

السياسي والأمني

- وزارة الخارجية
- وزارة الداخلية
- وزارة التجارة و الصناعة
- الهيئة العامة للزراعة و الثروة السمكية
- وزارة الكهرباء و الماء
- مركز الأمن السيبراني

الإداري

- نزاهة
- ديوان الخدمة المدنية
- جهاز تكنولوجيا المعلومات
- وزارة التجارة و الصناعة
- وحدة تنظيم التأمين
- جهاز المناقصات المركزية

الاقتصادي و المالي

- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
- مؤسسة البترول الكويتية
- وحدة تنظيم التأمين
- هيئة أسواق المال
- جهاز حماية المنافسة
- وزارة المالية
- مؤسسة التأمينات الاجتماعية
- الهيئة العامة للشراكة

الرأس المال البشري

- وزارة التربية
- وزارة الصحة
- مركز تطوير التعليم
- وارة الشؤون الاجتماعية
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة
- وزارة التعليم العالي
- جامعة عبد الله السالم

البنية التحتية والبيئة

- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الكهرباء والماء
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- المؤسسة العامة للموانئ
- الهيئة العامة للطرق و النقل البري
- مؤسسة البترول الكويتية
- الهيئة العامة للبيئة
- بلدية الكويت

لكل محور مجموعة من المبادرات والمشاريع تشرف عليها لجنة تنسيقية ممثلة من جهات المحور

إنجازات في 100 يوم

المبادرة/المشروع	الجهة	إنجازات في 100 يوم
تدابير تنظيمية للحد من ارتفاع الأسعار	وزارة التجارة والصناعة	اطلاق التدابير للحد من ارتفاع الاسعار
الشركات والتراخيص التجارية	وزارة التجارة والصناعة	اطلاق المنصة الرقمية
مشروع الربط السككي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية	وزارة الأشغال العامة	البدء في داسة الجدوى المالية والاقتصادية والفنية للربط السككي
مستشفى الولادة	وزارة الأشغال العامة	تسليم المستشفى
إنشاء المجمعة الكويتية للتأمين الاجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات وفق أحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين.	وحدة تنظيم التأمين	اطلاق وتدشين المجمعة الكويتية للتأمين الاجباري
انشاء ٣ مراكز بحثية:١- مركز الامن السيبراني والتحول الرقمي٢- مركز علوم البيانات والذكاء الاصطناعي٣- مركز الموارد والطاقة والاستدامة	جامعة عبدالله السالم	اطلاق و تدشين المراكز البحثية

المبادرة/المشروع	الجهة	إنجازات في 100 يوم
حكومة خدمات التأمين الصحي	وزارة الصحة	تطبيق تعديل القانون 71 لسنة 2023 بشأن إضافة ربات لبيوت لتأمين عافية
تسهيل الوصول للخدمات الصحية المتكاملة التوسع في العيادات التخصصية في الرعاية الصحية الأولية وتمديد ساعات العمل وافتتاح مراكز جديدة - المرحلة الأولى التوسع في خدمات طب الاسنان في المراكز التخصصية للأسنان ومراكز الرعاية الصحية الأولية و المراكز التخصصية للأسنان ومراكز الرعاية الصحية الأولية	وزارة الصحة	• مركز المطلاع الصحي N11 • مركز علي ثنيان الغانم بالعبدلي • مركز الوفرة السكني • مركز أبو فطيرة السكني • مركز غرب عبد الله المبارك • مركز الصديق الصحي • مركز الجهراء لعلاج أسنان الأطفال
تسهيل الوصول للخدمات الصحية المتكاملة استلام وتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية	وزارة الصحة	• مستشفى العدان • مركز العلاج الطبيعي بمستشفى العدان • مركز التعاونيات لعلاج الإدمان • مركز البحر للعيون • مركز امراض الكلى • مركز العبدلي الصحي • مركز الفحيحيل التخصصي • مركز منفذ ميناء الزور للخدمات الوقائية والعلاجية للقادمين • مركز الإصابات في مستشفى جابر الأحمد (جراحات العظام والمخ والاعصاب)

المبادرة/المشروع	الجهة	إنجازات في 100 يوم
تسهيل الوصول للخدمات الصحية المتكاملة	وزارة الصحة	• مشروع الرعاية الصحية المنزلية للأطفال ذوي الامراض المزمنة • تدشين 79 سيارة اسعاف عناية متقدمة ICU • افتتاح فرع الجهراء للمجلس الطبي العام – مستشفى الجهراء • تدشين مخازن الادوية والمستهلكات الطبية في مستشفى العدان الجديد • تشغيل مركز منفذ ميناء الزور للخدمات الوقائية والعلاجية للقادمين
تفعيل دور الصحة الرقمية في الرعاية الصحية	وزارة الصحة	إطلاق تطبيق وزارة الصحة برؤية جديدة وخدمات جديدة
تطوير منظومة الصحة العامة	وزارة الصحة	اطلاق و تدشين المركز الوطني للوقاية من الامراض
تطوير قدرات العنصر البشري الصحي	وزارة الصحة	تدشين برنامج تطوير الرأس المال البشري الطبي

المبادرة/المشروع	الجهة	إنجازات في 100 يوم
استاد جابر المبارك في نادي الصليبيخات الرياضي	الهيئة العامة للرياضة	استلام الاستاد
صالة الخطيب في النادي العربي	الهيئة العامة للرياضة	استلام الصالة
مستشفى الولاده	وزارة الاشغال	تسليم المشروع
مشروع قانون تنظيم الاعلام	وزارة الاعلام	تقديم مشروع القانون
مشروع قانون بشأن تعديل القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له	الجهاز المركزي للمناقصات العامة	تقديم مشروع القانون

المبادرة/المشروع	الجهة	إنجازات في 100 يوم
إعادة تسعير الخدمات العامة	وزارة المالية	إعادة تسعير الخدمات الحكومية ولا ترتبط بقانون والتي لها تأثير محدود على المواطنين
إعادة تسعير إيجارات الأراضي المملوكة للدولة	وزارة المالية	إعادة تسعير إيجارات الأراضي التابعة لإدارة أملاك الدولة
إطلاق ضريبة أرباح الشركات	وزارة المالية	إعداد مسودة قانون ضريبة أرباح الشركات
تجديد نموذج الدعومات ليكون عادلاً ومستداماً	وزارة المالية	دراسة الفئات المستحقة للدعوم
تحسين عقود المشتريات الحكومية	وزارة المالية	تفعيل الموجة التالية من الوفورات في العقود الحكومية

التشريعات

المتطلبات التشريعية لمشروعات برنامج عمل الحكومة

لدور الانعقاد الثاني من الفصل السابع عشر

- المنطقة الاقتصادية الشمالية
- قانون الخطة الانمائية
- تعديل القانون بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- مشروع قانون بشأن قانون الاستيراد والتصدير
- مشروع بقانون التجارة الالكترونية
- تعديل قانون الصناعة
- أجور القطاع العام (البديل الاستراتيجي)
- تعديل قانون المناقصات العامة
- مشروع انشاء هيئة مستقلة للمواصفات والمقاييس
- مشروع بقانون بشأن تعديل قانون حق الاطلاع
- مشروع بقانون بشأن تعديل قانون التوثيق الالكتروني

- قانون ضريبة ارباح الاعمال
- اعادة تسعير ايجارات الاراضي المملوكة للدولة
- الضريبة الانتقائية
- قانون أدوات السيولة
- قانون بشأن إقامة الأجانب
- قانون الطيران المدني
- قانون مؤسسة الكهرباء و الماء
- قانون التحول الاستراتيجي للطاقة الكهربائية والمياه
- قانون بشأن تنظيم الاعلام
- اصلاح النظام التأميني الخاص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- مشروع بقانون بشأن التحكيم القضائي

كويت جديدة
NEWKUWAIT